

# السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بين إدارة أوباما وترامب

امانج علي عثمان

قسم العلاقات الدولية، جامعة جيهان- اربيل، كردستان، العراق

## المستخلص

باتّ التباين في استخدام أدوات السياسة الخارجية أمراً مفروغاً منه حينما يتعاقب على حُكم البيت الأبيض الجمهوريون والديمقراطيون، فنجد أنّ هنالك جدل واسع في هذا النطاق بين مدى استخدام سياسة صارمة في ظل حكم الجمهوريين، مع اللجوء إلى اعتماد سياسة مرنة مع حكم الديمقراطيين. وكنيجة لتباين الرؤى بين الإدارتين المتعاقبتين على حكم الولايات المتحدة ظهرت كثير من الاختلافات في الأدوات المستخدمة من قبل الإدارتين في التعاطي مع واحدة من أهم القضايا التي شكلت تحدياً خطيراً أمام الولايات المتحدة والتي تمثلت بالتعامل مع الملف النووي الإيراني، أو بالعموم كيفية التعامل مع إيران كدولة تنتمي إلى المدرسة الواقعية الدولية، فضلاً عن استخدام إيران لعقيدتها الدينية في سبيل تعزيز مكانتها في المنطقة والعالم. وكان تباين أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران ذي أثر كبير على العالم ككل، من حيث أنه عزز من الانقسام الدولي في التعاطي مع تلك السياسة بين متوافق ومعارض، مما زعزع من وحدة المجتمع الدولي مما فسح المجال للفاعلين الآخرين سواء أكانوا دولاً أم غيرها من التأثير على الأمن والسلم الدولي بالشكل الذي أثر على الاستقرار السياسي لبعض الدول، لا سيما في الشرق الأوسط.

مفاتيح الكلمات: السياسة الخارجية الأمريكية، إيران، أوباما، ترامب.

## 1. المقدمة

الأمريكية المتبعة للتعامل مع (المعضلة الإيرانية)

### أولاً. أهمية الدراسة:

تعدّ المصلحة الوطنية من أهمّ الأدوات التفسيرية لفهم وتحليل نهج السياسة الخارجية للدول، لا سيما إذا كانت مصالح قوى دولية عظمى كالولايات المتحدة. ويمكن إجمال تلك المصالح في أمن إسرائيل، وضمان استمرار السيطرة على منابع النفط والغاز، وتأمين طرق التجارة العالمية، ومحاربة الإرهاب، ومنع انتشار السلاح النووي، وظلّت تلك المصالح ضمن الخطوط الحمراء للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تشجيع التحول الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان، وحماية الدول الصديقة، وقد أثارت مناقشات عديدة داخل مؤسسات صنع السياسات الأمريكية وخارجها.

يمكن اعتبار أنّ إيران بعقدها الاتفاق النووي مع الدول الخمس الكبار قد أحسنت استغلال بعض ثغرات الاتفاق النووي واعتبرت طهران هذا الاتفاق بمنزلة اعتراف ضمني من جانب القوى الكبرى بأحقّيتها في امتلاك برنامج نووي ومواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم واستمرار تصعيد دورها الإقليمي مستخدمة الأموال التي حصلت عليها سواء من عوائد صادراتها النفطية أم من أموالها المحمّدة في الخارج، والتي حصلت على جزء منها بالفعل، وبذلك فإنّ الاتفاق الإيراني أدّى إلى سلوك إيراني مثير ومحرض، ومن ثم، فلم تترك إيران فرصة لدعم المعارضة في دول الجوار أو تزويد وكلائها من الجماعات المسلحة إلا واستغلّتها.

شهدت فترة رئاسة الرئيس (بارك أوباما) جدلاً واسعاً حول سياسته في التعامل مع الملفات الإقليمية الشائكة، سيما أنّ أهم ما يميّز هذه الفترة تفجّر عدّة أزمات إقليمية مثل انتشار الفوضى والإرهاب على إثر اندلاع ما اصطلح على تسميته بـ (الربيع العربي) وظهور الدول الفاشلة وزيادة عدد المجموعات المسلحة. ولقد شكّل الملف النووي الإيراني أبرز القضايا الشائكة في تلك الفترة، والذي انتهى بتوقيع خطة العمل الشاملة المشتركة مع السداسية الدولية، (1+5)، في (14/تموز/2015) في نهاية المطاف.

وبوصول إدارة جديدة للبيت الأبيض بقيادة الرئيس الجمهوري (دونالد ترامب) اختلف نهج السياسة الأمريكية في تعاملها مع إيران وإعلانها الانسحاب الأحادي الجانب من هذا الاتفاق في (8/آيار/2018)، ما يثير تساؤلات عديدة حول ماهية السياسة

مجلة جامعة جيهان- اربيل للعلوم الانسانية والاجتماعية  
المجلد 5، العدد 2 (2021).

أستلم البحث في 16 أيار 2021؛ قبل في 22 حزيران 2021

ورقة بحث من منظمة: نُشرت في 10 آب 2021

البريد الإلكتروني للمؤلف: amanj.ali@cihanuniversity.edu.iq

حقوق الطبع والنشر © 2021 امانج علي عثمان . هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع

الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

**ثانياً. الهدف من الدراسة:**

تتحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على بعض اختلافات نهج الرئيسين (أوباما) و(ترامب) بحكم أنّهما جلسا على قمة السلطة في البيت الأبيض، مع ثبات اعتبار، في العقلية الاستراتيجية في واشنطن، أنّ إيران دولة مارقة ونظام غير موالي لمصالح الغرب بزعماء الولايات المتحدة منذ قيام الثورة الإسلامية عام (1979) وتعهّد الولايات المتحدة بمنع الانتشار النووي.

**ثالثاً. منهجية الدراسة:**

سيتم التركيز هنا في بداية البحث على المنهج الوصفي التحليل التاريخي الذي يمكن أن يساعدنا في تقديم صورة مبسطة ومختصرة عن التطورات التاريخية المهمة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وما ترتب عليها من فرض وتخفيف للعقوبات الاقتصادية في عهدي الرئيس السابق (بارك أوباما) والرئيس الحالي (دونالد ترامب).

**رابعاً. هيكلية الدراسة:**

سيتم تناول موضوع الدراسة وفقاً للتقسيم على ثلاثة مباحث: (المبحث الأول: مقدمة عامة في سياسة العقوبات الأمريكية)، (المبحث الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية وأنماط السلوك الإيراني)، (المبحث الثالث: إيران بين رئيسين وسياستين).

يمثل تحديد مفهوم السياسة الخارجية لدولة في حجم الولايات المتحدة الأمريكية بما يميّزها عن باقي دول العالم من فاعلية وتأثير في الساحة العالمية أمراً في غاية الصعوبة، وهذا راجع إلى التغيرات المستمرة التي عرفتها منذ استقلالها عن المملكة المتحدة عام (1783)، سواء في نظرها وتعاملها مع المحيط الدولي أو من حيث مكانتها في سلم القوى الدولية وحجم تأثيرها على مستوى السياسة الدولية. (Rosenau, 1976, pp.16-17)

ومن أجل الوصول إلى تحديد تصوّر مفهومي شامل عن السياسة الأمريكية لابدّ من تتبّع المسار التاريخي لهذه السياسة منذ الاستقلال مع رصد المبادئ والتوجهات العامة وكذا العوامل والمحددات التي تحكم صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

**2.1.1. محددات السياسة الخارجية الأمريكية:** تقصد بمحددات السياسة الخارجية الأمريكية، تلك العوامل الداخلية والخارجية والجهات الرسمية وغير الرسمية، المباشرة وغير المباشرة التي لها دور وتأثير نسبي في عملية السياسة الخارجية في مختلف أطوارها، وتمثّل هذه المحددات من الناحية المنهجية المتغيرات المستقلة في النسق العام للسياسة الخارجية، وسنحاول تقديم هذه المحددات من خلال تقسيمها إلى ثلاث مجموعات على النحو الآتي:

أولاً. المحددات الدستورية (البنى الرسمية): تتمثّل هذه المحددات في السلطتين التشريعية (الكونغرس) و التنفيذية (الرئيس كؤسسة)، وهما الجهتين اللتان خولها الدستور الأمريكي مهمة رسم وتنفيذ جميع السياسات بما فيها السياسة الخارجية. لكن أيّ الجهتين لها سلطات أكبر في مجال السياسة الخارجية؟ من الناحية الدستورية نجد أنّ الاطلاع على نص وثيقة الدستور يقودنا إلى الاعتقاد بأنّ الكونغرس أوسع سلطة من الرئيس، وذلك من خلال ما جاء في (القسم الثامن) من (المادة الأولى) بصيغة عامة ومطلقة على أنّ تُمنح جميع السلطات التشريعية، وكذلك ينصّ الدستور في نفس المادة على أنّ للكونغرس سلطة تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وإعلان الحرب، والتفويض برّد الاعتداء، وإقرار الميزانية العامة للدولة، كما قيّدت من جهة أخرى سلطة الرئيس في عقد المعاهدات، بموافقة ثلث أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين، (وثيقة الدستور الأمريكي، 1787) ومع هذه السلطات المخولة للمؤسسة التشريعية يبدو أنّ مؤسسة الرئاسة لا تمارس إلاّ دوراً هامشياً يتعلّق بتنفيذ ما يملكه الكونغرس على السلطة التنفيذية وحسب، (وثيقة الدستور الأمريكي، المادة الثانية،

ثانياً. الهدف من الدراسة:

تتحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على بعض اختلافات نهج الرئيسين (أوباما) و(ترامب) بحكم أنّهما جلسا على قمة السلطة في البيت الأبيض، مع ثبات اعتبار، في العقلية الاستراتيجية في واشنطن، أنّ إيران دولة مارقة ونظام غير موالي لمصالح الغرب بزعماء الولايات المتحدة منذ قيام الثورة الإسلامية عام (1979) وتعهّد الولايات المتحدة بمنع الانتشار النووي.

ثالثاً. منهجية الدراسة:

سيتم التركيز هنا في بداية البحث على المنهج الوصفي التحليل التاريخي الذي يمكن أن يساعدنا في تقديم صورة مبسطة ومختصرة عن التطورات التاريخية المهمة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وما ترتب عليها من فرض وتخفيف للعقوبات الاقتصادية في عهدي الرئيس السابق (بارك أوباما) والرئيس الحالي (دونالد ترامب).

رابعاً. هيكلية الدراسة:

سيتم تناول موضوع الدراسة وفقاً للتقسيم على ثلاثة مباحث: (المبحث الأول: مقدمة عامة في سياسة العقوبات الأمريكية)، (المبحث الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية وأنماط السلوك الإيراني)، (المبحث الثالث: إيران بين رئيسين وسياستين).

**المبحث الأول: مقدمة عامة في سياسة العقوبات الأمريكية****1.1. ماهية السياسة الخارجية الأمريكية**

إنّ التحديد الدقيق لمهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل، فهل تعني هذه الأخيرة أهدافاً عامة، أم أفعالاً محدّدة، أم هي قرارات واختيارات صعبة؟ فضلاً عن ذلك أنّ ما يميّز السياسة الخارجية هو تعدّد محدّداتها والجهات التي تصنع قراراتها وترسم توجهاتها، وأكثر من ذلك فهي تُوجّه نحو بيئة ثابت فيها هو التغير المستمر. (قرني، هلال، 2002، ص12)

**1.1.1. مفهوم السياسة الخارجية:** إنّ السياسة الخارجية لدولة من الدول هي نتيجة لتفاعل عدّة عوامل، منها الدائمة أو المؤقتة، ومنها المعنوية و المادية، ومنها الأساسية والثانوية و منها السلمية والدموية، منها الداخلية ومنها الخارجية، غير أنّه في أغلب الأحوال يصعب تقيّص الكيفية التي تتفاعل بها هذه العوامل. (غالي، 1962، ص30)

مع ذلك، فإنّ هذه الاعتبارات لا تعني خلو الميدان من بعض التعريفات التي تتعدّد بها العديد من الكتابات في السياسة الخارجية لكونها أكثر التعاريف علمية وشمولاً، ومنها التعريف الذي يُقدّمه جيمس روزنو (Rosenau, 1974, P.6) حيث يخرج عن المفهوم عن بعده التجريدي نسبياً ويقارب الواقع الملموس والبعد العملي للظاهرة فيقول بأنّ: "السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إمّا للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها".

وفي مستوى آخر تعرّف "السياسة الخارجية" بشكل عام على أنّها سلوكية الدولة اتجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالاً مختلفة موجّهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرّر، أو نحو قضية معينة. (حتّي، 1985، ص157)

ومن جهته يقدم (محمد السيد سليم) (2005، ص14) تعريفاً يأخذ في اعتباره

التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي، وتعكس هذه الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات.(سعودي، 1986، ص 102)

2. وسائل الإعلام: تُعد وسائل الإعلام القناة الأساسية الفاعلة والقريبة والسريعة للاتصال بين الجماهير والسياسة، لاسيما في دولة ذات نظام ديمقراطي كالولايات المتحدة الأمريكية، فمن خلال الإعلام يترشح الرؤساء والنواب أنفسهم و يلقون خطاباتهم ويتجادلون، وتثار القضايا السياسية بين الحكومة والجمهور، ويثير الإعلام قضايا أكثر من أخرى، وبالتالي يكون رأياً عاماً.(الميهي، 1997، ص 8)

3. الرأي العام: إن الحديث عن الرأي العام الأمريكي يعني الحديث عن أكبر قوة جماهيرية في المجتمع الأمريكي، هذا المجتمع الذي يتميز بميزتين أساسيتين، الأولى أنه مجتمع مجاهرين والثانية أنه مجتمع متنوع.(فلسيس، 2008، ص 9) مما أدى إلى خلق نوع من السطحية وعدم الوضوح في الهوية بسبب غياب القواسم المشتركة بين مختلف شرائحه، هذا التذبذب جعل اهتمام المواطن الأمريكي بالسياسة الخارجية اهتماماً فردياً، يقتصر على انعكاساتها الاقتصادية التي تنعكس بدورها على وضعه المعيشي، وفي نفس السياق فإن هناك التجاهلاً عاماً مفاده أن اهتمام الرأي العام بالشؤون الخارجية كان عرضياً بشكل كبير ومتعلقاً بأزمات دولية خاصة، وإذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن معرفة الجمهور بمسائل السياسة الخارجية بقيت منخفضة نسبياً، فإن قدرته على التأثير في هذه السياسة بقيت ضعيفة هي الأخرى(جرجس، 2000، ص 12).

ومن الناحية النظرية، فإنه في دولة ديمقراطية مثل الولايات المتحدة يفترض أن دور هذه المحددات يتعاضد في إطار ممارستها لحرياتها السياسية والمدنية، وهناك ميزة أخرى تشترك فيها جميع الفعاليات الرسمية وغير الرسمية، وهي وجود مجموعة من القواسم المشتركة التي تتفق حولها وتعتبرها من القيم الأساسية في ممارساتها، و تتضمن ثلاثة مبادئ:

1. إبقاء النظام السياسي الذي يحدده الدستور الأمريكي.
2. عدم تقسّي الفوضى في التركيبة السياسية للمجتمع الأمريكي.
3. عدم ظهور الأمراض الاجتماعية التي تسبب نوعاً من الفوضى في النظام السياسي والاجتماعي.(الميهي، 1997، ص 8)

إذن يشترك في صنع السياسة الخارجية الأمريكية عدّة هيئات رسمية وغير رسمية مثل الكونغرس الذي يضم مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ومؤسسة الرئاسة التي تضم الرئيس ووزارة الخارجية والبنطاغون ومجلس الأمن القومي ومؤسسات الرأي والفكر التابعة للبيت الأبيض، و الأفراد والمنظمات ووسائل الإعلام و الجماهير، كل حسب موقعه ودرجة تأثيره وطبيعة الأهداف التي يعمل من أجلها.

3.1.1. محددات البيئة الخارجية: تسم البيئة الخارجية بالتعقيد والتغير المستمر وعدم الوضوح، مما يجعل من الصعب التنبؤ بها والتعامل معها فضلاً عن التحكم في معطياتها، و عموماً تمثل البيئة الخارجية مُجمل المتغيرات والعوامل الإقليمية والدولية التي يكون لها دور وتأثير مباشر أو غير مباشر في قرارات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية على اعتبار أن هذه البيئة هي المحيط الذي توجه نحوه هذه السياسة.(جونسون، 1989، ص 279)

يُشكل النظام الدولي والإقليمي سواء من حيث البنية أم من حيث طبيعة التفاعلات والقيم السائدة فيه و العناصر التي تتحرك ضمنه، و كذا سلوكيات مختلف الوحدات

القسم الثاني) غير أنه من زاوية أخرى ومن الناحية الواقعية نجد على أن للرئيس دوراً مهماً وحاسماً في كثير من الأحيان، لاسيما خاصة في مجال السياسة الخارجية، ويرجع السبب في ذلك إلى جملة من الاعتبارات منها ما هو دستوري، ومنها ما يتعلق بطبيعة مؤسسة الرئاسة.

فمن حيث الاعتبارات الدستورية، يحتل الرئيس أعلى هرم السلطة التنفيذية وتعتبر هذه الأخيرة تابعة لسلطته، كما يُعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة، (وثيقة الدستور الأمريكي، المادة الثانية، القسم الثاني والقسم الثالث)، ومن ناحية أخرى فقد تمت صياغة الدستور ببعض العبارات الغامضة والمرنة عن الرئيس لتعطيه مساحة من الحرية للتجاوب مع التغيرات الداخلية والدولية.(خليل، 1997، ص 80)

وتتوزع أعباء السياسة الخارجية في هذه الإدارة بين أربعة مواقع رسمية، (فلسيس، 2008، ص 11) أولها الرئيس وهو عقدة القرار، ووزارة الخارجية، وهي مؤسسة العلاقات والجناح التنفيذي، ومجلس الأمن القومي، وهو مركز التخطيط الاستراتيجي والمشرف على المؤسسات الأمنية والاستخباراتية، ووزارة الدفاع التي تملك القرار فيما يخص الانتشار العسكري.(مصباح، 2003، ص 28)

إن واقع السياسة الخارجية الأمريكية يُشير إلى أن السمة البارزة هي تزايد دور مؤسسة الرئاسة على حساب الكونغرس، ويرجع ذلك إلى الخبرة التي اكتسبها الجناح التنفيذي منذ إدارة الرئيس جورج واشنطن، George Washington، لاسيما في أوقات الأزمات، فكانت الممارسة المستمرة والمتكررة لإدارة السياسة الخارجية سبباً في تقوية سلطة الرئيس وتدعيمها في هذا المجال.(سعودي، 1986، ص 102)

وهكذا أدام الدستور الأمريكي الصراع على السلطة بين الكونغرس والرئيس، ولاسيما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، ونتيجة لذلك يبرز دور العوامل الموازنة والتي تقوم بتقريب وجهات النظر بين الطرفين، أو تعمل على دعم توجه طرف على حساب طرف آخر، وذلك بحسب طبيعة العلاقات والمصالح التي تتحرك بدافعها هذه الكيانات، والجهات التي تعمل لصالحها.(براون، 1998، ص 23)

ثانياً: المحددات الداخلية غير الرسمية: يُارس الجانب غير الرسمي دوراً مهماً في بلورة خيارات السياسة الخارجية الأمريكية، وينبع ذلك من موقعه ودوره ومكانته في المجتمع الأمريكي بصفة عامة، والأهداف التي تسعى إليها هذه البنى غير الرسمية بصفة خاصة. وتختلف التسميات التي تُطلق على هذه الفعاليات باختلاف الدراسات التي تعرضت لها، فأحياناً نجد مصطلح (الجماهير) كتعبير عن (الرأي العام، الإعلام، جماعات الضغط، المصالح...،) وأحياناً نجد عبارة (الرأي العام) كتعبير عن (جماعات الضغط، الإعلام، النواب، النخب المفكرة، الانتخابات) ويُقصد هنا الجهات التي تصنع الرأي العام (Rosenau, 1976, p.38)

فلاحظ أن هذا الجانب من سمات التأثير في السياسة الخارجية يميز بالمرونة وعدم الوضوح من الناحية المفاهيمية، مما يستدعي تناوله بشيء من التحديد والتفصيل حتى يسهل معرفة مستوى وحدود الدور الذي تمارسه هذه القوى المجتمعية في السياسة الأمريكية.

واستناداً إلى ذلك نرى أن هنالك ثلاث سمات غير رسمية يمكن أن تكون لها قيمة تفسيرية وتحليلية في السياسة الخارجية الأمريكية، وكما يأتي:

1. جماعات المصالح: يُشير مصطلح (جماعات المصالح) إلى تلك المنظمات غير الحكومية سواء أكانت في شكل نقابات أو اتحادات أو جمعيات ذات عضوية اختيارية

للكيانات، أو فرض رسوم خاصة أو ضرائب، أو منع للشحن أو مركبات النقل، أو تجميد الشحنات أو الاستيلاء عليها، وكذلك تجميد الأصول أو الحسابات المصرفية أو الاستيلاء عليها، أو الحد من نقل التكنولوجيا أو من منتجات معينة ذات تقنية عالية (Palánkai, 2014, p.209)

وتُفرض العقوبات من قبل دولة أكبر ضدّ دولة أصغر لعدّة أسباب، منها أنّ هذا الأخير يمثل تهديداً لأمن الدولة الأولى، كما تُستخدم العقوبات كندبر قسري لتحقيق أهداف سياسية معينة لصالح الدولة الأولى، كما تُستخدم العقوبات كإجراء بديل عن استخدام القوة العسكرية لتحقيق النتائج المرجوة. (Köchler, 1997, p.29)

يجب أن تكون جميع الأطراف، الحكومية والشركات، على علم بنوع العقوبات أو الخطر التي تُفرض على الدولة المقصودة، تجنباً لتوابع العقوبات أو المخاطر التي تُعرضهم لعقوبات جزائية غير مقصودة جراء انتهاك العقوبات.

### 3.1. العقوبات الأمريكية وإيران

تتضمن العقوبات فرض مجموعة من القيود على التجارة الدولية والتعاملات المالية مع الدولة أو الطرف المستهدف من أجل إخضاعه لتغيير سياسته في مجال من المجالات. وتتضمن العقوبات أهدافاً تضعها الحكومات يتم من خلالها الحد من التصدير أو الاستيراد من الدولة المستهدفة، وتشييد التحويلات النقدية من وإلى تلك الدولة أو الطرف، ومنع الاستثمار الذي يشترك فيه مواطنو أو حكومة الدولة المستهدفة. وتقوم منظومة العقوبات الاقتصادية على ثلاثة مكونات مجتمعة وهي: الدولة الفارضة للعقوبات والدولة أو الطرف المستهدف، والقيود الاقتصادية المفروضة. (ناي، 1997، ص15)

وغالبا ما تهدف الدول من تطبيق العقوبات الاقتصادية إلى تحقيق هدف سياسي رئيس يُركّز أساساً على محاولة إحداث تغيير في سلوك الدولة أو الطرف المستهدف، وإرغامها على الخضوع لإرادة الدولة الفارضة، أو تبديل سلوكها السياسي بتغيير نظام الحكم فيها. (الكيتالي، 1990، ص63)

وهناك أهداف جانبية، وهي الأهداف التي تتعلّق بتأكيد مركز ونفوذ الحكومة الفارضة لهذا الإجراء، وفي العديد من الحالات تسعى الدول لفرض عقوبات اقتصادية على أخرى لتحقيق أهداف سياسية داخلية، لاسيّما بالدولة الفارضة للعقوبات، ولشغل الرأي العام الداخلي أو إحراز نقاط في سباق انتخابي وتجنّب الانتقادات الداخلية. (الكيتالي، 1990، ص63)

وتعاني الدولة الخاضعة لعقوبات اقتصادية من آثارها الكليّة والجانبية على الاقتصاد والنمو ويعاني مواطنو الدولة من جراء ذلك، في ظلّ تأرجح السياسات هنا وهناك.

ومثلاً تخسر الدولة بسبب حصارها الاقتصادي وعدم قدرتها على الحراك على المستويين الإقليمي والدولي، فإنّ الدول التي تفرض عقوبات أو الجهة التي تفرضها تتعرّض لحساسات كبيرة أيضاً.

رغم ذلك تظلّ العقوبات الاقتصادية غير ذات جدوى كبير سيمّا إذا استطاع الطرف المستهدف تجاؤها بمناورات مختلفة وغالباً ما تضطرّ الدول الفارضة إلى اللجوء إلى عمل عسكري كآقصر الطرق لتحقيق الأهداف. (لورانس، 1992، ص67)

شهد العالم منذ العشريّة الأخيرة من القرن العشرين تصعيداً كبيراً في استخدام أسلوب العقوبات والحصار الاقتصادي في الصراعات بين الدول والمنظّمات والمؤسّسات التجارية وغيرها، وكانت للولايات المتّحدة الأمريكية الحصة الكبرى في

المشكّلة له، يُشكّل جانباً مهمّاً له أثره البارز في السياسة الخارجية للولايات المتحدة كدولة عظمى، ويبدو هذا الأثر ذو وجهين مختلفين بحسب الخصائص العامّة للبيئة الدولية، فمن جهة، تكون معطيات البيئة الخارجية عاملاً مُدعماً لبعض خيارات السياسة الخارجية في بعض الحالات، مثل الحالات التي يكون فيها صراع وأخطار وتهديدات على المستوى الدولي أو الإقليمي، أو بتعبير أشمل تكون حوافر الفعل الخارجي مُدركّة وعقلانية لدى صانع القرار (Kissinger, 2012, p.261)

وفي مثل هذه الحالة يكون العدو أو التهديد الخارجي واضحاً والأهداف الاستراتيجية محدّدة وبالتالي تُصبح خيارات السياسة الخارجية أكثر عقلانية وذات أولوية لدى مختلف عناصر البيئة الداخلية في المستويين الرسمي وغير الرسمي، ويُصبح من السهل على صناع القرار كسب الدعم المادي والجمهوري ومن ثمّ تمرير سياساتهم وتوجهاتهم الخارجية، وتمثّل سياسة الاحتواء خلال الحرب الباردة مثلاً على ذلك، ومن جهة أخرى قد تكون معطيات البيئة الخارجية عاملاً معرفياً يقف في وجه صناع القرار، لاسيّما في حالات الاستقرار الدولي والإقليمي، وهنا تتراجع مكانة السياسة الخارجية لتصبح الأولوية لفضايا السياسة الداخلية، ويقف بذلك هامش المناورة لدى المختصين بالسياسة الخارجية لاسيّما لدى الجناح التنفيذي المُطالب بتقديم تبريرات أكثر إقناعاً اتجاه الأوساط الداخلية الرسمية وغير الرسمية، وتُعدّ فترة ما بعد الحرب الباردة مثلاً مناسباً على ذلك، حيث زال الخطر الشيوعي وزالت بذلك التبريرات الأيديولوجية والاستراتيجية وزاد بالمقابل الضغط على الجهات المعنية برسم وتنفيذ السياسة الخارجية. (الميهي، 1997، ص11)

### 2.1. ماهية العقوبات الأمريكية

العقوبات هي: "مجموعة من الإجراءات التجارية والمالية التي تفرضها دولة أو مجموعة من الدول ضدّ دولة أخرى أو مجموعة من الأفراد أو المنظّمات، (Minnesota Law Review, 2016) (وليس من الضرورة أن تُفرض العقوبات الاقتصادية بسبب الظروف الاقتصادية، فقد تُفرض أيضاً مجموعة متنوّعة من القضايا السياسية والعسكرية والاجتماعية، كما يُمكن استخدام العقوبات الاقتصادية لتحقيق أغراض محلية ودولية. (Whang, 2011, pp.787-801)

بصفة عامّة، تهدف العقوبات الاقتصادية إلى تغيير سلوك النخب في الدولة المستهدفة، ومع ذلك، فإنّ فعالية العقوبات قابلة للنقاش ويمكن أن يكون للجزاءات عواقب غير مقصودة. (Suk, 2018, p.18)

وقد تتضمن العقوبات الاقتصادية أشكالاً مختلفة من الحواجز التجارية، التعريفات الجمركية، والقيود المفروضة على المعاملات المالية (Haider, 2015, p.98)

والخطر، هو إجراء مشابه، لكنه عادة ما يشمل على عقوبات أكثر قوّة والتي تتضمن الحظر البحري، و/أو الجوي، المباشر، وهو عبارة عن حظر جزئي أو كليّ للتجارة والتداول مع دولة معينة أو مجموعة من الدول. (University of California, 2013)

ويُعدّ الحظر تديراً دبلوماسياً قوياً يُفرض في محاولة، من قبل الدولة التي تفرضه، للوصول إلى نتيجة تعود بمصلحة وطنية معينة من الدولة المفروض عليها، وبصفة عامّة، يُعدّ الحظر عائقاً قانونياً أمام التجارة، ولا يتمّ الخلط بينه وبين الحصار، والذي غالباً ما يُعدّ عملاً من أعمال الحرب. (Blockade as Act of War, 2012)

وقد يعني الحظر فرض قيود على الصادرات أو الواردات، أو منعها، أو إنشاء حصص

أثرت عقوبات الأمم المتحدة سلباً في جميع طبقات السكّان مع زيادة نسبة التضخّم وارتفاع أسعار الموارد الخام ونقص السلع الأساسية، بما فيها الأدوية، كما أدت عقوبات الاتحاد الأوروبي خلال تسعينيات القرن الماضي وفي عام (2010) إلى منع الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدات الفنية أو نقل تكنولوجيا نفطية إلى إيران. (الحوالدة، 2013، ص25)

وسبب ارتفاع نسبة البطالة إلى (20%) غادرت حيث بعض رؤوس الأموال إيران، كما أنّ استخدام بطاقات الائتمان للشراء أصبح أمر بالغ الصعوبة بسبب العقوبات، حتى على مستوى الأفراد. (مخيمر، 2007، ص12)

وقد ردّت إيران على هذه العقوبات في رسالة قوية إلى الدول الكبرى، لاسيّاً الولايات المتحدة بمزيد من التشدد، حيث وجمّحت تهديدات في (2011/11/29) بإغلاق (مضيق هرمز) في حالة تعرّضها لعقوبات تطول صادراتها النفطية وبنكها المركزي، ولكن إيران أدركت بعد ذلك صعوبة تنفيذ تهديدها، لأنّها ستكون أول المتضرّرين من جراء ذلك الفعل، لأنّ (مضيق هرمز) يُعدّ الممر المائيّ الرئيس لصادراتها النفطية، ممّا يعني أنّ إيران ستجازف بخسارة (70%) من دخلها القومي في حالة إقدامها على هذه الخطوة. (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2013، ص218)

تسببت العقوبات في عام (2013) بارتفاع معدّل التضخّم ليصل إلى (30%)، وفقاً إلى إحصائيات (البنك المركزي الإيراني)، و(35%) وفقاً لخبراء وأساتذة اقتصاد إيرانيين، و(42%) وفقاً لتصريحات صدرت عن الرئيس الإيراني (روحاني)، ورافق ذلك إلى تراجع الاستثمارات الحكومية والخاصة، كما انخفض تصدير النفط من (5.2) مليون برميل يومياً إلى (1.1) مليون برميل يومياً في عام (2013)، أي بنسبة تتجاوز الـ (60%)، ومن هنا فإن إيران، ومن الناحية الاقتصادية بحاجة إلى اتفاق يحدّها حلاً لمعضلة العقوبات لاسيّاً أنّ العامل الاقتصادي يُعدّ من أهم العوامل التي تهدّد استقرارها. (تقدير موقف، 2013، ص7)

### المبحث الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية وأنماط السلوك الإيراني

في الحالات التي يتمّ فيها في آن واحد ممارسة ضغط عسكري لا يتضح في الغالب ما هو إسهام العقوبات في تغيير نوعية سلوك النظام السياسي المطلوب تغييره، علاوة على ذلك أنّ العقوبات يمكن أن يكون لها أهداف مختلفة: فمرة يُراد لها أن تتغيّر السلوك، ومرة تقليص مجال تحوّل دولة، وأحياناً تكون نوعاً من العقاب ضدّ خرق قوانين عامّة. (Smmith, 1986, p.12)

ويمكن على الأقلّ التأكيد أنّ العقوبات لها مفعول أكبر على الديمقراطيات أكثر منها على الأنظمة الاستبدادية لأنه في الديمقراطيات توجد قنوات يمكن من خلالها أن يُعبّر السكّان عن استيائهم وبالتالي ممارسة الضغط على الحكومة، ورغم عدم الوضوح حول ما إذا كان بالإمكان تحقيق أهداف سياسية بالعقوبات، فإنّها تبقى صالحة لإلحاق الضرر الاقتصادي بأيّ دولة.

#### 1.2. الاستراتيجية الإيرانية والسياسات المرحلية

لقد شهدت المرحلة التي أعقبت الحرب العراقية- الإيرانية تكتيكاً جديداً في السياسة الإيرانية، انتقلت بها من الاعتماد على مبدأ تصدير الثورة إلى دول الجوار العربية إلى حالة من التعاون الاقتصادي، حيث أعلنت عن رغبتها في التعاون الأمني معها، ولقد

فرض هذه الممارسات بشكل انفرادي أو عبر مؤسسات ذات طبيعة دولية ممّا جعل سياسة الحصار والعقوبات الاقتصادية ضدّ دول ومنظمات وهيئات مختلفة أحد الأركان المتجددة في شبكة العلاقات الدولية.

وكون الولايات المتحدة القوة الاقتصادية والعسكرية الأكبر في العالم وقدرتها على فرض أغلب اختياراتها على عدد كبير من دول العالم ولاسيّاً المصنّعة كحلفاء لها، أعطى قوة ومدى تأثير واسع لسياسة العقوبات.

إنّ بروز قوى منافسة اقتصادياً وعسكرياً للهيمنة الأمريكية خلال فترة تفرد واشنطن بمركز القوة الأولى عالمياً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي خلال تسعينيات القرن العشرين أخذ يحدّ تدريجياً وبشكل مطّرد من قدرات واشنطن على استخدام العقوبات على الدول الأخرى. (والتر، 2003، ص56)

وبشكل عام، فالعقوبات تُعدّ في آن واحد أمراً مجدياً، وغير مجد، فتكون أمراً مجدياً إذا كانت العقوبات المفروضة من قبل أطراف متعدّدة، وأنّ تكون مفروضة على دول ضعيفة من الناحية الاقتصادية، كي تتأثر وتخضع لأهداف الجهة التي فرضت عليها العقوبة، وتكون أمراً غير مجد إذا كانت العقوبة من قبل أطراف أحادية أو ثنائية، لأنّها بهذه الطريقة لن تؤثر كثيراً على اقتصاد الدولة المفروض عليه العقوبة ولن توفّي ثمارها، وتكون قدرتها على تحقيق الأهداف ضئيلة أو محيية للأمال. (عبد الحلي، 1994، ص99-102)

لطالما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على إيران منذ قيام الثورة الإسلامية عام (1979)، ومنذ ثمانيات القرن الماضي منعت فيها شركات وأفراد أمريكيين من إقامة علاقات تجارية مع إيران، ثم زادت العقوبات التي مارسها الإدارة الأمريكية تجاه إيران فيما يأتي:

أولاً: أصبحت العقوبات الأمريكية منذ عام (1995) أوسع نطاقاً حينما أصدر الرئيس الأسبق بيل كلينتون، Bill Clinton أوامر تنفيذية تمنع الشركات الأمريكية من الاستثمار في النفط والغاز الإيرانيين، وفي عام (1996) أقرّ الكونغرس قانوناً يفرض عقوبات على الشركات الأجنبية بأكثر من (20) مليون دولار التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني مع حرمانها من فرص المشتريات الحكومية الأمريكية. (Stevenlawes, 2007, p.25)

ثانياً: فرضت الحكومة الأمريكية في عام (2008) عقوبات مالية على شركة الخطوط البحرية) في كأكبر شركات إيران للشحن البحري، وذلك لنقلها أسلحة ذات طبيعة عسكرية لوزارة الدفاع الإيرانية وإسهامها في تجهيز ودعم القوّات المسلحة التي لها إشراف مباشر على أبحاث إيران الخاصة بالصواريخ الباليستية ونشاطات تطويرها وإنتاجها. (المهون، 2009، ص48)

ثالثاً: فرضت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2008-2010) عقوبات على الشركات الصينية والروسية بسبب مساعدة إيران في برامجها الصاروخية النووية مع مقاضاة أفراد وشركات بتهمة بيع أسلحة إلى إيران، وفي هذه الفترة تم اعتقال حوالي (30) شخصاً. (غربي، 2013، ص11)

مع استمرار فرض الضغوط الأمريكية على إيران نجد أنّ الضغط الأمريكي الخاص بالعقوبات على إيران مورس على (40) دولة نتيجة مساوئ التعامل مع إيران حيث استجابت اليابان التي قلّصت استثماراتها في إيران، فضلاً عن ذلك سعت الولايات المتحدة إلى دفع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لفرض العقوبات على إيران، حيث

الآخر، (Gasiorowski, 2007, p.128)، وأدى تغيير النظام السياسي في العراق إلى وجود حالة عدم استقرار في العراق وخارجه، وأوجد انقسامات طائفية وعرقية داخل المجتمع العراقي مما أثر عليه سلباً، فضلاً عن المجتمعات المحيطة بالعراق.

لقد وصلت الحالة الأمنية في المنطقة إلى درجة سيئة مما دفع إلى تغيير معتقدات بعض القيادات العريية، وبدأت تطرح تساؤلات حول الفائدة من سقوط بغداد، وحول الجهة المستفيدة منها، فلقد توصلت بعض قيادات دول المنطقة وحكوماتها إلى اليقين بأن إيران هي المستفيد الحقيقي من سقوط العراق تحت الاحتلال الأمريكي، وأصبحت إيران بطموحاتها وسياساتها المذهبية تمثل التهديد الرئيس لدول المنطقة وأمنها. (Mohsen M. Milani, 2009, p.169)

وفي هذه المرحلة، ازداد الاهتمام الدولي والإقليمي بالبرنامج النووي الإيراني، وبدأت التحذيرات تتوالى على إيران، في محاولة لمنعها من تطوير برامجها النووية، في الوقت الذي لم تبال كثيراً بالتحذيرات الموجهة ضدها، واستمرت بتطوير أسلحتها وبرامجها النووية.

## 2.2. الرؤية الأمريكية لمراكز الصراع وإيران

تعدّ منطقة الشرق الأوسط أحد أهم المناطق التي تأثرت بمتغيرات الصراع العالمي، إذ أفرزت التحولات التي لحقت بالمعسكر الشرقي وبروز الولايات المتحدة كقطب محميين بعد أن استثمرت الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه رحيل الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن طبيعة ممتلكاته من إمكانات مما أتاح لها التدخل في المناطق النائية وضبط بؤر التوتر واحتواء الأنظمة والجماعات المعادية لمصالحها، وهو ما تبن في مناطق متعدّدة منها الشرق الأوسط سواء من خلال الأساليب الترهيبية أم الترغيبية الإفرادية أو الجماعية عبر استثمار إمكاناتها داخل المنظّمات الدولية كمجلس الأمن، والاقتصادية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. (والتر، 2003، ص 56)

ويمكن رصد حالات التناقض بين ما تعارفت عليه الدول في علاقاتها السياسية الدولية من ضوابط للسلوك في إطار القانون الدولي والمواثيق الدولية الأخرى وبين ما يشهده العالم من متغيرات أصبحت تضغط بل وتقال من روح تلك المواثيق ونصوصها عبر الممارسات التدخلية المختلفة التي تمارس من بعض الدول ولاسيما العظمى حيال الدول الأخرى والتي نجم عنها صراع، ربما عسكري- دولي كما حدث في العراق، أو صراع داخلي كما في سورية واليمن، أو استخدام وسائل الضغط الأخرى كالعقوبات كما حدث مع إيران. (حسن، 2018، ص 157)

وكل تلك الإجراءات العسكرية أو غيرها جعلت من منطقة الشرق الأوسط المتأزمة أكثر عرضة لمخاطر الأزمات الأمر الذي شكّل خارطة عنكبوتية معقدة من الأزمات بأنواعها.

## المبحث الثالث: إيران بين رئيسين وسياستين

في ظل انتهاج الرئيس (أوباما) سياسة الارتباط بدول وحركات الإسلام السياسي أسهمت سياسته بإتجاه إيران إلى النحو الذي أدّى بوجود تنسيق إيراني - أمريكي في أبرز الملفات الإقليمية مثل الحرب في سورية والأزمة في اليمن والحرب على الإرهاب.

ومحسب صحيفة وول ستريت جورنال وفي سابقة هي الأولى من نوعها بعث الرئيس أوباما برسالة للمرشد الأعلى للثورة الإيرانية يخبره فيها على وضع اللمسات الأخيرة على

جاء هذا التحول التكنيكي كنتيجة للآثار التي خلفتها الحرب العراقية- الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات من (أيلول/1980) إلى (آب/1988)، وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الإيراني وعلى جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى في تلك الدولة.

ففي هذه المرحلة التي أعقبت الحرب العراقية- الإيرانية لم تحاول إيران البحث عن التمدد والانتشار الأيديولوجي المذهبي، بل حاولت الاهتمام بالجانب القومي للمجتمع الإيراني بغية الحصول على دعم كافة الشرائح الاجتماعية للمجتمع الإيراني ومساندتها في تلك الحرب). (Carnegie Endowment for International Peace, 1994, p.26)

إنّ التغيير المرحلي الجديد، أو التكنيك في السلوك السياسي الإيراني الداخلي، رافقه سلوك تكنيكي مماثل في التوجّه نحو عرب الخليج العربي أيضاً، حيث أعلنت إيران عن رغبتها في التعامل مع الدول العريية، ما عدا العراق، من أجل تحقيق الأمن الجماعي في المنطقة.

لقد تمثّل التغيير السياسي الإيراني اتجاه دول الخليج العربي في إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع كل من المملكة العريية السعودية والكويت التي انقطعت خلال حرب السنوات الثمانية مع العراق. (Mohsen M. Milani, 2009, p.163)

وأوقفت إيران، أيضاً، مساندها للمجموعات التي كانت تثير الشغب في المجتمعات الخليجية، وحملاتها الإعلامية التي كانت تُصدّر من طهران ضد الأنظمة السياسية الخليجية، وشجبت طهران الاحتلال العراقي للكويت، وأسهمت في الحصار الاقتصادي ضدّ العراق (Kia, 2009, p.217)

وطرحت إيران في عهد كل من (رافسنجاني) و(خاتمي)، مبادرات أمنية مع حكومات دول الخليج العربي، وقامت بمشاورات أمنية وتبادل بعثات عسكرية معها، ولتعزيز الثقة بينهما قامت البحرية الإيرانية بزيارات عسكرية ودية للموانئ الخليجية، وقامت القيادة الإيرانية على إبلاغ دول الخليج العربي بمناوراتها وتدريباتها العسكرية في الخليج كجزء من التكنيك الإيراني الجديد. (Taremi, 2005, p.28)

وللتخلّص من الضغوط المتزامنة مع ظروف تلك المرحلة، حاولت إيران التعايش مع الوجود الأمريكي والسياسة الخليجية في الخليج العربي، وتعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية لإسقاط النظام السياسي في العراق، وشجعت حلفائها من المعارضين للنظام السياسي البعثي العراقي على التعاون مع الولايات المتحدة عند دخولها إلى بغداد في (نيسان/2003)، وكذلك، أرسلت أعداداً كبيرة من أجهزتها الأمنية للعراق بهدف التأثير على مجريات الأحداث فيها، وساندت قوى اجتماعية ومنظّمات مسلحة داخل المجتمع العراقي للغرض نفسه. (Middle East Economic Survey, 1997, p.322)

وعلى الرغم من التعاون الإيراني مع دول الخليج العربي في مراحل ما بعد إيقاف الحرب العراقية- الإيرانية، إلا أنّ العلاقة بينهما لم تنزل يشوبها حالة من عدم الثقة، ولم تصل إلى مرحلة بناء استراتيجية أمنية قائمة على مشاركة جميع أطراف الخليج فيها.

أما سياسة إيران في مرحلة ما بعد سقوط بغداد، فقد اتسمت بسياسة التناقض وعدم الثبات، فلقد كان من المتوقع أنّ سقوط بغداد وسقوط نظام صدام حسين يمكن أن يحقّق الأمن ويطوّره في منطقة الخليج العربي، (Gasiorowski, 2007, p.125)، ولكن الأوضاع الأمنية جاءت على عكس تلك التوقعات، فلقد تدهورت الحالة الأمنية في تلك المرحلة وانحدرت إلى أدنى مستوياتها في بعض المناطق، وانعدمت في بعضها

مثل إيران، ما أسفر عن عقد الاتفاق النووي وطبقها في مصر على الإخوان المسلمين كقوى معتدلة يمكن أن يعتمد عليها في ضمان مصالح الأمن القومي الأمريكي. (كمال، 2015، ص ص 71-72)

يختص التأثير الأشد للعقوبات في عهد الرئيس (باراك أوباما) في الفترة من (2007) إلى (2013)، إذ أن التأثيرات التي أحدثتها تلك العقوبات لم يتمكن الاقتصاد الإيراني من التعافي منها مع فترة الانتعاش القصيرة التي أعقبت توقيع الاتفاق النووي. (عبد العاطي، 2018، ص 89)

ويضع تقييم مرشد الثورة الإسلامية سياسة (أوباما) والتي وصفت بـ"قبضة فولاذية في قفاز مخملي" في مصاف السياسات الأكثر خطورة على إيران. (معهد بروكيجز، 2014) عام (2009) وبينما كانت وسائل الإعلام تتابع خبر رسالة (أوباما) إلى (خامنئي) كان خبراء العقوبات في الإدارة الأمريكية يصوغون خطة عقوبات غير مسبوق، ولم ترض فترة على رسالته المهينة بـ (عيد نوروز) حتى كانت واشنطن تنجح في إصدار "قرار مجلس الأمن رقم (1929) ضد إيران محدثاً تأثيراً غير مسبوق في أربعة قطاعات في مقدمتها الطاقة. (معهد بروكيجز، 2014)

" للعقوبات الشاملة على إيران، والذي طال بصورة مباشرة مجالي النفط والغاز، لكن المادة المتعلقة بالحوالات المصرفية كانت الأكثر تأثيراً إذ أصابت النظام المصرفي في إيران بضرر بالغ.

وفي عام (2011) أصدر (أوباما) قراراً يلاحق الشركات التي تستثمر في مجال النفط والغاز في إيران، وفي العام ذاته أقرت الخزانة الأميركية عقوبات أحادية الجانب طالت الصناعات البتروكيماوية والبنك المركزي الإيراني والحمل والنقل. وشهد عام (2012) سلسلة إجراءات صبت في مجال تقوية العقوبات على إيران وتهديد المتعاملين معها. (تقدير موقف، 2013، ص 7)

### 2.3. إيران وعقوبات ترامب

شكلت سياسة إيران عنواناً محملاً لصانع القرار السياسي الأمريكي بحكم ما ترسمه تلك السياسة من تهديد واعد للمصالح الأمريكية، لاسيما على المستوى الأمني والاقتصادي والجيوستراتيجي.

إن فوز المرشح الجمهوري (دونالد ترامب)، برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، ومسار معالجة الملفات التي تواجهه، ومنها نفوذ إيران المتزايد في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما في العراق، بعدما أسقطت إدارة بوش النظام السابق في العراق، فلم يزل لإيران نفوذ واسع في العراق، وقد تعزز هذا النفوذ بعد الاحتلال الأمريكي عام (2003)، وزاد هذا التدخل بعد الانسحاب الأمريكي عام (2011)، الذي أعطى فرصة لإيران للمدخول هذا الفراغ، كذلك حدوث نوع من الفوضى المجتمعية في العراق، سهّل من دخول المجموعات الإرهابية إلى بعض المحافظات العراقية، وأعقبها احتلال داعش مساحة نصف العراق تقريباً عام (2014)، وانهار الجيش العراقي، مما قاد إلى إعلان (فتوى الجهاد الكفائي) ودخول مجموعات الميليشيات المسلحة في القتال جنباً إلى جنب مع الجيش، فكانت هذه فرصة أخرى لإيران لتمدد نفوذها بشكل أوسع في العراق. (سالم، 2019، ص 134)

وعلى الرغم من تعامل الولايات المتحدة مع إيران في قضية العراق في عهدي الرئيسين السابقين (جورج بوش الابن) و(أوباما) ببعض الدبلوماسية المرنة فيما يخص العراق، فإن الولايات المتحدة كانت دائماً تصرّح أنّها ضدّ توسّع النفوذ الإيراني في العراق

الاتفاق النووي ولمّح إلى إمكانية التعاون الثنائي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية كحافز على ذلك. (معهد بروكيجز، 2014)

يمكن تفسير السلوك الأمريكي السابق باعتباره ضمن التنازلات التي قدّمها إدارة الرئيس (أوباما) ل طهران لدفعها وتحفيزها للمضي قدماً في إنجاز الاتفاق النووي، واعتباره ضمن الإنجازات السياسية التي حققتها الرئيس (أوباما) خلال مدة وجوده بالبيت الأبيض.

على خلاف تصوّر الرئيس (أوباما) السابق لنشاطات إيران الإقليمية، يأتي تصور الرئيس (ترامب) لاعتبارها ضمن دول إمبراطورية الشرّ حيث قوله: إن إيران الدولة الأولى الراعية للإرهاب، بدعمها حزب الله وحامس وكثيراً من الإرهابيين، وتمويلها وتدريب أكثر من مائة ألف مقاتل لنشر الدمار في جميع أنحاء الشرق الأوسط، ودعمها نظام بشار الأسد. ( )

### 1.3. إيران وعقيدة أوباما

أكد الرئيس (أوباما) على مصالح الولايات المتحدة في الخليج العربي، في (آيار/ 2011) وبشكل عام أولى الرئيس (أوباما) الملف النووي الإيراني أهمية بالغة، كما شدّد في على أنّ الاتفاق النووي مع إيران من أبرز إنجازاته في سنواته الثاني التي قضاها بالبيت الأبيض. (الهايتي، 2019)

ولقد حاولت إدارة الرئيس (أوباما) استيعاب إيران وإيجاد مساحة للتفاهم معها، ومن ثمّ أسفرت المفاوضات بين الدول الخمس الكبرى فضلاً عن ألمانيا وإيران، والتي استمرت منذ عام (2006) إلى عقد الاتفاق النووي وما تبعه من رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على إيران في (كانون الثاني/ 2016)، والتي استهدفت القطاعات المالية والطاقة، لاسيما الغاز والنفط والنقل، وبموجب الاتفاق وافقت إيران على الحدّ من أنشطتها النووية الحساسة والسماح بعمل المفتشين الدوليين. (الغنيبي، 2018، ص 110)

في تلك الحقبة اتسمت سياسات الرئيس (أوباما) بتوجهات دمجية تجاه دول وحركات الإسلام السياسي، بشقيه السني والشييعين وهي التوجهات التي تبلورت من خلال اعتماده مبدأ (الارتباط أو الانخراط) بالجماعات الإسلامية، وتبني فكرة مفادها أنّ (الدمج يؤدي إلى الاعتدال)، وهو ما يعني (الدبلوماسية) إذ يعتمد على عدّة أفكار منها: أهمية القوة الأمريكية، وأنّ الولايات المتحدة تتمتع بدرجة أمان عالية تجعل فكرة التحدّث عن المخاطر التي تهدّد الأمن القومي الأمريكي من دول مثل كوريا الشمالية وإيران أمراً مبالغاً فيه.

ونبهت تلك الاستراتيجية على أنّ الولايات المتحدة تمثّل الأمة التي لا يمكن الاستغناء عنها إظلاً من دورها القيادي في العالم فإنّ الأفضل هو خيار التدخل الانتقائي المرتبط بتحقيق المصالح الأمريكية، مع الأخذ في الاعتبار أنّ الخيار العسكري يجب ألا يكون العنصر الوحيد للقيادة الأمريكية، أي أنّ مبدأ الرئيس (أوباما) ارتبط باعتقاده أنّ العمل العسكري يجب أن يكون الخيار الأخير، وأنّه انتخب من أجل إنهاء الحروب، ومن ثمّ عمل على سحب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان.

تبنّى الرئيس (أوباما) في أعقاب الربيع العربي هذه النظرية، ولاسيما في التعامل مع الإسلاميين، وتعني هذه النظرية بأنّ سياسة الارتباط بالإسلاميين والتعامل معهم سوف تحوّلهم من قوى راديكالية إلى قوى معتدلة، وقد طبّق هذه النظرية على دول

الأمريكية.

خامساً: أضف إلى ذلك، دور اللوبي السعودي الذي يدفع باتجاه التصعيد مع طهران، والتشدد في التعامل معها.

سادساً: تحسين علاقات أمريكا مع روسيا، التي قد يُنظر إليها على أنها سوف تصب في صالح إيران ويعود ذلك بالنفع عليها، نظراً إلى العلاقة الوطيدة بين إيران وروسيا، فهذا عكس ما ترغب به إيران، إذ عملت هذه العلاقة على إطلاق يد روسيا في سوريا. (سالم، 2019، ص 134)

سابعاً: تستهدف الإدارة الأمريكية عبر مجموعة من العقوبات الموجهة لتجفيف الموارد المالية للنظام الإيراني، وزيادة الضغوط الاقتصادية والجماعية عليه، لحصاره داخل حدوده الجغرافية وإجباره على تغيير أجندته السياسية والعسكرية في إقليم الشرق الأوسط.

### 3.3. الضغط الأمريكي والرد الإيراني

تطلق فلسفة الرئيس (ترامب) في إدارة العلاقات مع خصوم الولايات المتحدة من أن الولايات المتحدة تواجه عالماً خطيراً للغاية حافلاً بمجموعة من التهديدات مثل ظهور القوى المنافسة لها ووجود الدول المارقة التي تقوم بتطوير أسلحة نووية وصواريخ تهدد العالم وجماعات إرهابية تسيطر على مساحات شاسعة من الشرق الأوسط، لذلك اعتمدت سياسة (ترامب) على نقطتين أساسيتين هما تصعيد الخطاب الأمريكي ضد الخصوم والمنافسين ثم فرض عقوبات اقتصادية صارمة وهو ما سيدفعهم للجلوس على طاولة المفاوضات وتبعية هذه السياسة من إيمان (ترامب) بقدرته التفاوضية من خلال الضغط على القادة المنافسين والخصوم والحصول على تنازلات خلال القمم الثنائية. (عبد العاطي، 2018، ص 86)

تبعياً لتلك السياسة، عمل (ترامب) منذ وصوله البيت الأبيض على تصعيد لهجة الخطاب الأمريكي ضد إيران معتبراً إياها دولة ترعى الإرهاب في المنطقة، كما عمل على الانسحاب الفردي من اتفاق (1+5) وتبعها بفرض العقوبات الاقتصادية على إيران وألحقها بمجموعة عقوبات ثانوية أخرى، وبحسب نهج (ترامب) فإن هذه الخطوات جاءت لدفع القادة الإيرانيين للجلوس على طاولة المفاوضات لسد ثغرات الاتفاق السابق والحصول على مزيد من تنازلات إيرانية جديدة. (كمال، 2019، ص 89)

على الرغم من خبرة الولايات المتحدة في التعامل مع الأزمات النووية واحتواء الفريق المفاوض على خبراء ومتخصصين في المجال النووي فإن هذا لم يمنع وجود بعض النقاط الخلافية في بنود الاتفاق النووي، وقد تبدو بنود هذا الاتفاق محجّمة لطموحات إيران وسعيها لامتلاك السلاح النووي، إلا إنه واقعياً فإن هذا الاتفاق قد اشتمل على بعض الثغرات الفنية والقانونية. (كشك، 2007، ص 81)

بناءً عليه حدد وزير الخارجية (مايك بومبيو) في (21/آيار/2018)، اثنا عشر شرطاً لبدء مفاوضات جديدة مع إيران تقضي لاتفاق جديد بشأن برنامجها النووي، حيث اشترطت إدارة (ترامب) تقديم مزيد من المعلومات عن الأسلحة النووية السابقة، وإنهاء جميع عمليات تخصيب اليورانيوم، وإعادة معالجته، والتوقف عن تطوير وتصدير الصواريخ الباليستية، والسماح للمفتشين بوصول غير محدود لأي مواقع يُحتمل أن تكون ذات صلة بأنشطة إيران النووية.

وبينما أغفلت إدارة أوباما النشاط الإقليمي لإيران خلال اتفاق (1+5)، اشترطت إدارة (ترامب) عدّة مطالب بشأن نفوذها الإقليمي المثير مثل إنهاء دعم الجماعات المسلحة

والمنطقة، لاسيّما بعد تزايد الانتقادات من دول الخليج العربي. (راشد، 2015) ثم جاء استلام الرئيس (دونالد ترامب) للسلطة في (20/كانون الثاني/ 2017)، وتصريحاته التي تُفسر أنّها أكثر عدائية تجاه طهران، مثل وعوده بتعديل الاتفاق النووي الموقع بتاريخ (14/تموز/2015) لأنه لا يلبي مصالح أمريكا، ومن ثم انسحابه منه في (8/آيار/2018) والتنديد بالتجارب الصاروخية الإيرانية التي وصفها (ترامب) عنها إبان عملية استنزافية وتتهك قرارات مجلس الأمن وإذا كان الرئيس (أوباما) سخياً معهم فأنا ليس كذلك وأن كل الخيارات مفتوحة للتعامل مع إيران، كذلك تهديده البحرية الإيرانية من مغتبه اعتراض قوات البحرية الأمريكية في مياه الخليج العربي. (سالم، 2019، ص 134)

إنّ أمريكا لم ولن تسمح لأي دولة أن يكون لها نفوذ في منطقة الشرق الأوسط، التي تعدّها حيوية لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، إلا إذا كانت متوافقة معها، وقد يبدو في بعض الأحيان أنّ هنالك توافق بين الدولتين في المنطقة إلا أنه مجرد توافق مرحلي قد تفرضه ظروف المنطقة على أمريكا، وهو لا يعني أنّ أمريكا موافقة على التمدد الإيراني في الشرق الأوسط، ولكن يبقى هدفها الأكبر هو تحجيم النظام الإيراني. (شليبي، 2017، ص 125)

إنّ ملامح سياسة (ترامب) الخارجية، ومنها العلاقة مع إيران، لا بدّ من النظر إليها من خلال جملة عوامل معاً، لهذا فإنّ النفوذ الإيراني في العراق في عهد (ترامب) واجه عدّة العقبات منها ما هو داخلي إيراني، ومنه ما هو عراقي، وآخر أمريكي، ومنها ما يأتي: أولاً: إصدار الرئيس الأمريكي أمراً تنفيذياً لوزارة الدفاع يدعوها فيه الى وضع استراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب في العالم، ونحن نعرف أنّ كلمة ارهاب تطلق على مجموعات مسلحة وعلى دول، وإن إيران هي ضمن محور الشرّ الأمريكي، وهي من الدول الداعمة للإرهاب من وجهة نظر أمريكا، كما أنّ بعض الميليشيات في المنطقة مصنفة أمريكياً كمنظمات إرهابية، لذلك إنّ وضع مثل هذه الخطط لمكافحة الإرهاب سيكون له تأثير مباشر على النفوذ الإيراني في المنطقة والعراق.

ثانياً: فريق عمل ترامب، في معظمه إنّ لم يكن كله، متشدّدون في توجهاتهم تجاه إيران، ومعارضون لنهج الرئيس (أوباما) في التعاطي الدبلوماسي مع طهران، والملفات التي تشكّل الأخيرة طرفاً فيها.

ثالثاً: إنّ وجود أغلبية جمهورية في الكونغرس " باعتباره المؤسسة الدستورية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية، تعني أنّ التوجهات الجمهورية العدائية المتشددة تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، هي التي ستقود طريقة تعاطي الكونغرس مع الشأن الإيراني، وهذا يعني تبني نهجاً أكثر عدائياً في مواجهة إيران في ظل وجود رئيس متشدّد ينتمي إلى الحزب الجمهوري، لذلك فالكونغرس لن يجد حرجاً، إن قرر إقرار عقوبات جديدة لأنه بساطة لا يوجد (أوباما) ليستخدّم حقّ النقض، وإنّ الرئيس هو (ترامب) الذي يُستبعد أن يلجأ لهذه السياسة.

رابعاً: دور اللوبيات العاملة لصالح دول وقوى أجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى رأسها اللوبي الصهيوني في التأثير على سياسة (ترامب) الخارجية تجاه إيران، هذا العامل أيضاً إلى جانب ما ذكر من عوامل قد يشكلّ عنصر ضغط لتوجيه هذه السياسة بما فيه مصلحة إسرائيل، واليهود اليهودي المتشدّد، إذ لا يمكن أن تكون إيران متفائلة بتزامن وجود (نتنياهو) و(ليبرمن) على رأس السلطة في إسرائيل، مع وجود أصحاب الميول المتشددة على رأس السلطة في الولايات المتحدة

إدارته للمفاتيح السياسية الخارجية وضمان استقرار المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة، ففي حين حاولت إدارة (أوباما) التعامل بدبلوماسية وتفاوض للوصول لاتفاق نووي وبدعم من الحلفاء الأوروبيين فضلاً عن روسيا والصين، ومن ثم تم توقيع خطة العمل المشتركة، بينما جاء توجه (ترامب) لمواجهة إيران من خلال انتهاج خطوات تصعيدية ضدها حتى تخفض سقف توقعاتها، ومن ثم فرض التفاوض مرة أخرى معها بشروط تناسب الإدارة الأمريكية في ظل قيادة (ترامب).

3. أدى تأثير الرئيس الأمريكي في عملية صنع القرار السياسي الأمريكي والذي كنهه الدستور، شخصية الرئيس وخلقاته السياسية وخبراته العملية إلى ممارسة دور كبير في أسلوب إدارته السياسة الخارجية الأمريكية وتعاطيه مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

4. اختلاف خلفية الرئيس (أوباما) كديموقراطي يفضل خيار الدبلوماسية السياسية عن خلفية الرئيس (ترامب) كجمهوري محافظ، على الرغم من كونه خارج دائرة الجمهوريين المعتادة، وصفته رجل أعمال دائماً ما يفضل أسلوب الصفقات في إدارة سياسته الخارجية.

5. الثابت في إدارتي الرئيس (أوباما) والرئيس (ترامب) أنّ الولايات المتحدة التزمت المحافظة على أمن إسرائيل، والحد من الانتشار النووي في الإقليم لصالحها، وتأمين منابع النفط والغاز، وضمان المرور من الممرات والمضايق البحرية في المنطقة، ومحاربة الإرهاب، بينما التغيير قد طال النهج المتبع للتعامل مع طهران وحول الكيفية الواجب اتباعها من أجل تحقيق وحفظ المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة.

6. يُعبر اختلاف تعامل الرئيسين الأمريكيين مع إيران بشكل كامل عن ديدن النظام الأمريكي واعتماده على تغيير سياساته لتحقيق مصالحه، وهو ما انعكس بشكل واضح على نهج السياسة الخارجية التي اتبعتها كل من الإدارتين مع ثبات المصالح الأمريكية في المنطقة ففي حين ساعد رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية عن إيران خلال فترة (أوباما) في السماح لها بتطوير برنامجها للصواريخ الباليستية وبممارسة دور إقليمي فاعل بحيث أصبحت بمثابة لاعب رئيس في كثير من الملفات الإقليمية في المنطقة، إلا أنّ مواجهة الرئيس (ترامب) لها أيضاً لم تخفض من حدة تفاعلاتها الإقليمية ولم تنه عن ممارسة دورها الثوري في المنطقة ما أثر بالسلب على الحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة.

7. إنّ سياسة الرئيس (أوباما) تناقضت عن تدخلات إيران الإقليمية، وتجاهلت وجود قضايا خلافية جذرية بين إسرائيل ودول الخليج من جهة وإيران من جهة أخرى تؤثر على أمن دول الخليج بل وأمن النظام الإقليمي برمتها، فضلاً عن اعتراف ضمني من الإدارة الأمريكية بدور إقليمي لإيران وهو ما كرسته تصريحات الرئيس (أوباما) عشية توقيع الاتفاق النووي من أنّ لإيران دور مهم في إنهاء الحرب الدائمة في سورية.

### ثانياً. المقترحات

- بناءً على ما تم عرضه من استنتاجات، يُمكن إدراج مجموعة من المقترحات وكما يأتي:
1. تبني مراكز الدراسات الإستراتيجية وضع معايير قياسية في سبيل تحليل سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية إزاء تحقيق مصالحها، لاسيّما اتجاه إيران وذلك لعدم وجود رؤية موحدة حول هذه القضية.
  2. على صانعي القرار في الحكومة الأمريكية إعادة بناء المنظومة التفاوضية مع إيران على وفق شروط جديدة تناسب الإدارة الأمريكية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية.

والإرهابية، وسحب قواتها من سورية، ووقف سلوكها المهدد لحياتها، بما في ذلك التهديدات اللفظية ضد إسرائيل، والهجمات الإلكترونية، والتهديدات لحركة الشحن الدولي، والإفراج عن جميع المواطنين الأمريكيين المحتجزين كسجناء. (عبد العاطي، 2018، ص 87)

من دون شك، اعتقد (ترامب) بأنّ النظام الإيراني بعد تصعيد الخطاب الأمريكي ضده، والانسحاب من الاتفاق، وإقرار العقوبات الأمريكية، يمكن أن يؤثر على القادة الإيرانيين سيّما في ظل اندلاع مظاهرات واحتجاجات إيرانية تندد بسياسة طهران الاقتصادية بسبب تردّي الأوضاع المعيشية واعتراضاً على السياسة الخارجية واستغلال أموال الشعب الإيراني لدعم الحلفاء الإقليميين في سورية واليمن ولبنان والعراق وعزّة، إلا أنّ النظام الإيراني استطاع فعلياً إخماد تلك المظاهرات وقمعها ولم يغير من سياسته. (معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 2017)

إنّ الضغوطات الأمريكية السياسية الصارمة والعقوبات الاقتصادية القاسية على إيران، التي اعتمدها إدارة الرئيس (ترامب) عقب الانسحاب من الاتفاق النووي في (8/آيار/2018)، دفعت إلى الاقتراب من حدود شفير الحرب، وسرعان ما تكشفت بعض ملامح الاستراتيجية الإيرانية بالرّد عن طريق شبكة محكمة من الميليشيات الخارجية التي تعمل بنمط هجين من المركزية واللامركزية، حيث مركزية قرار الولي الفقيه، ولا مركزية تنفيذ الميليشيات الشيعية المسلحة، وتتابع سلسلة من الهجمات المتنوعة في مناطق مختلفة جغرافياً وبطرائق متعددة عسكرياً.

إنّ سلسلة العمليات والهجمات الاختبارية الإيرانية جاءت عن طريق وكلائها، حيث بدأت في (12/آيار/2019)، عندما أعلنت وزارة الخارجية الإماراتية، في بيان، أن أربع سفن شحن تجارية من عدة جنسيات، تعرضت لعمليات تخريبية قرب مياهها الإقليمية، قبالة ميناء الفجيرة البحري، وعقب الإعلان، أكدت الرياض تعرض ناقلتين سعوديتين لهجوم تخريبي، وهما في طريقهما لعبور الخليج العربي قرب المياه الإقليمية للإمارات، ولم تعلن أيّ جهة مسؤوليتها عن الهجمات، لكن مستشار الأمن القومي الأمريكي (جون بولتون) قال لاحقاً في (29/آيار/2019)، إنّ الهجمات على ناقلات النفط تمّت باستخدام ألغام بحرية من إيران بشكل شبه مؤكد. (روسيا اليوم، 2019) وبطبيعة الحال لن يقف النظام مكتوف الأيدي أمام العقوبات الأمريكية، وستتوجه لاتباع مجموعة من الاستراتيجيات والخيارات من أجل إبطال فاعلية العقوبات الخطيرة، لاسيّما تلك التي تتعلق بأهمّ مصادر دخل النظام، أي صادرات النفط الخام ومشتقاته، أو تلك المتعلقة بالتجارة والتبادلات المالية مع العالم الخارجي.

### الخاتمة

#### أولاً. الاستنتاجات

- بعد أن تمّ دراسة موضوع (سياسة العقوبات تجاه إيران في عهد الرئيسين أوباما وترامب)، تمّ التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:
1. تباينت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران بين إدارتي الرئيس (بارك أوباما) والرئيس الحالي (دونالد ترامب)، واتسمت المواقف الأمريكية تجاه الملفات المتشابهة مع المصالح الإيرانية في الإقليم بكثير من الاختلاف.
  2. استمرت المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة كما هي، إلا أنّ الاختلاف قد طال نهج السياسة الخارجية المتبع في إدارة (أوباما) عن نهج إدارة (ترامب) في

3. ينبغي الانتباه من قبل القيادات الأمريكية المتعاقبة أنّ البون الشاسع في التعاطي مع الملفات الحرجة، والتي منها التعامل مع إيران، قد يظهر مدى التأثير الحزبي بعيداً عن ضان المصالح العامة، مما قد يُستغل من قبل أعداء الولايات المتحدة.
4. يجب عدم تركيز صانع القرار الأمريكي على قضية بعينها وإهمال باقي القضايا، الأمر الذي من شأنه إضعاف هيمنة الولايات المتحدة في مناطق بعينها.

### قائمة المصادر

- براون، هارولد، (1998)، المسألة الشرقية، ترجمة: عبد الهادي جباد، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العراق.
- بركات، نظام، (مارس/2017)، إسرائيل والربيع العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، الأردن.
- جرجس، واز، (2000)، السياسة الخارجية تجاه العرب: كيف تُصنع؟ ومن يصنعها؟، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- جونسون، لويد، (1989)، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد أمين مفتي، ومحمد السيد سليم، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- حّي، ناصيف يوسف، (1985)، النظرية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- سالم، محمد أنيس، (يناير/2019)، ترامب وحساب الصفقات في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (215).
- سعودي، هالة أبو بكر، (جوان/1986)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967-1973)، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- سليم، محمد السيد، (2001)، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- شليبي، السيد أمين، (2017)، قضايا عربية وإقليمية: سنوات الغليان (2011-2017)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر.
- عبد الحّي، وليد، (1994)، تحوّل المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر.
- غالي، بطرس بطرس، (سبتمبر/1962)، السياسات الخارجية للدول الكبرى، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد (18)، الجمعية المصرية للعلوم السياسية، القاهرة، مصر.
- قبسيس، هادي، (2008)، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: الواقعية والحافظيّة الجديدة، الطبعة الأولى، البار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.
- قرني، بهجت وعلي الدين هلال، (2002)، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة: جابر سعيد عوض، الطبعة الثانية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، مصر.
- الكيالي، عبد الوهاب، (1990)، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان.
- لورانس، هنري، (1992)، اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة: محمد مخلوف، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث.

- المهون، عبد الجليل زيد، (2009)، أمن الخليج العراق وإيران والمتغير الأمريكي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- مصباح، عامر، (2008)، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ناي، جوزيف، (1997)، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجمل، ومجدي كامل، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر.